● أخبار قصيرة

قتلى وجرحى في غارات باكستانية شرقي أفغانستان

قُتل ٣ مدنيين وأصيب ٣ آخرون جراء غارات جوية باكستانية استهدفت مناطق في ولايتي كونر ويكتيكا شرقي أفغانستان، وفق الحكومة الأفغانية.
وأدان المتحدث باسم حكومة كابل ذبيح الله مجاهد الغارات، واعتبرها تكراراً لما وصفها بالجرائم، متعهداً بالرد في «الزمان والمكان المناسبين».
وتأتي الضربات وسط توتر متصاعد بين البلدين، بعد هجوم مسلح على مقر للشرطة في مدينة كوهات الباكستانية أسفر عن مقتل ٣١ شخصاً وإصابة أكثر من ١٠٠. وتتهم إسلام آباد جماعات مسلحة متمركزة في أفغانستان بشن هجمات داخل أراضيها، بينما تنفي كابل تورطها.

كوريا الشمالية تطلق صاروخاً باليستياً وتزيد توتر شبه الجزيرة

أعلنت وزارة الدفاع اليابانية أن كوريا الشمالية أطلقت صاروخاً باليستياً باتجاه البحر قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الكورية، في خطوة جديدة تزيد التوتر بالمنطقة.
وأكدت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية إطلاق مقذوف غير محدد، بينما أفادت اليابان بأنه سقط خارج منطقتها الاقتصادية الخالصة. وجاء الإطلاق بعد رفض بيونغ يانغ قراراً صادراً عن الجهة الرقابية النووية التابعة للأمم المتحدة بشأن برنامجها النووي، وبعد إدانتها تدريبات بحرية قادتها الولايات المتحدة بمشاركة كوريا الجنوبية واليابان. وكانت كيم يو جونغ قد حمّلت واشنطن مسؤولية تصاعد التوتر، مؤكدة استمرار بلادها في تعزيز ترسانتها النووية.

اليسار يتصدر انتخابات برلين.. وميرتس أمام انتكاسة محلية

تصدر حزب اليسار انتخابات ولاية برلين بنسبة ٢٥,٧ ٪، محققاً أفضل نتيجة له، بينما جاء الحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة المستشار فريدريش ميرتس ثانياً بنسبة ١٨,٨ ٪، متراجعاً عن الانتخابات السابقة. وحل حزب البديل من أجل ألمانيا ثالثاً بـ١٦,٣ ٪، يليه الخضر بـ١٤,٣ ٪، ثم الحزب الديمقراطي الاجتماعي بـ١٢,١ ٪، وهي أدنى نتيجة له في برلين. وتشير النتائج الأولية إلى إمكانية تشكيل ائتلاف بين اليسار والخضر والديمقراطي الاجتماعي، ما قد يتيح لإليف إيرالب، المتضامنة مع فلسطين، تولي منصب عمدة برلين.
وفي مكلنبورغ-فوربومرن، تصدر حزب البديل الانتخابات وفق التقديرات الأولية. ووصف ميرتس نتائج حزبه المحلية بأنها «كارثة»، معلناً تحمله المسؤولية، بينما أعرب رئيس المجلس المركزي لليهود عن قلقه من تصدر اليسار.

ويهدد بتوسيع الانقسام الاقتصادي العالمي

قانون غراهام.. واشنطن تصعّد ضدّ موسكو وتخاطر بخسارة نفوذها الاقتصادي

الوفاق/ في خطوة جديدة تعكس تصاعد المواجهة الاقتصادية بين واشنطن وموسكو، وقّع دونالد ترامب في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ قانون «ليندزي أو. غراهام لمعاقبة روسيا وإيران لعام ٢٠٢٦»، مانحًا الإدارة الأمريكية صلاحيات واسعة لتشديد العقوبات على روسيا وفرض رسوم جمركية قد تصل إلى ١٠٠ ٪ على دول تواصل شراء النفط والغاز الروسيين. ويستهدف القانون قطاعات الطاقة والدفاع الروسية، إضافةً إلى المصارف والناقلات المرتبطة بما تسميه واشنطن «أسطول الظل».
لكن ما تقدمه إدارة ترامب باعتباره أداة لزيادة الضغط على موسكو يفتح سؤالًا يتجاوز الصراع الروسي الأمريكي: هل تستطيع العقوبات الجديدة تغيير حسابات روسيا، أم أنها قد تدفع في المقابل دولًا كبرى إلى إعادة ترتيب علاقاتها التجارية والمالية؟

موسكو في مواجهة سياسة الضغط الأقصى

لا يمثل القانون مجرد أداة جديدة للضغط، بل محاولة لتقييد قدرة روسيا على استخدام مواردها الطبيعية في التجارة الدولية. فالطاقة الروسية عنصر مهم في الأسواق العالمية، واستهداف الدول التي تشتريها يعني أن تكلفة المواجهة قد تنتقل جزئيًا من موسكو إلى اقتصادات أخرى.
وتزداد أهمية ذلك مع منح ترامب صلاحية فرض رسوم تصل إلى ١٠٠ ٪ على سلع الدول التي تُصنَّف ضمن كبار مشتري الطاقة الروسية. وتشير تفاصيل القانون إلى أن الرسوم يمكن أن تستهدف كبار مشتري النفط والغاز الروسيين ضمن الآليات التي يحددها التشريع، مع إمكانية تعديلها وفق سلوك الدول المعنية. وفي الوقت نفسه، لا تعتمد روسيا على سوق واحدة. فقد أعادت خلال السنوات الماضية توجيه جزء مهم من تجارتها نحو آسيا وأسواق أخرى، وهو ما يجعل فرض عزلة اقتصادية كاملة عليها أكثر تعقيدًا، حتى مع استمرار تأثير القيود على التكنولوجيا والتمويل والشحن.

استهداف المشترين.. تداعيات تتجاوز موسكو

تتمثل إحدى أبرز نقاط التعقيد في أن العقوبات لا تستهدف روسيا وحدها. فالصين والهند، على سبيل المثال، تشتريان النفط الروسي ضمن حسابات تتعلق بالأسعار وأمن الإمدادات واحتياجات الطاقة. ولذلك فإن فرض ضغوط عليهما قد يحول العقوبات من أداة موجهة ضد موسكو إلى مصدر توتر تجاري مع قوى اقتصادية كبرى.
وكلما اتسعت دائرة العقوبات، اتسعت معها دائرة الأطراف التي يتعين عليها إعادة حساب مصالحها. وقد يدفع ذلك بعض الدول إلى تنويع مصادر الطاقة والأسواق وطرق التجارة، ليس فقط لتقليل تكاليف العقوبات الحالية، بل أيضًا لتقليل تعرضها لضغوط مماثلة مستقبلًا. وبذلك، قد تمتد آثار القانون إلى حركة الطاقة والتجارة العالمية، وفق حجم العقوبات وطريقة تنفيذها وردود الدول المستهدفة.

مأزق التنفيذ.. صلاحيات واسعة واختبار صعب لواشنطن

رغم ضخامة الأرقام المتداولة حول الرسوم، فإن القانون لا يفرض تلقائيًا تعرفة بنسبة ١٠٠ ٪ على جميع الدول التي تشتري الطاقة الروسية، بل يمنح ترامب صلاحية فرضها وتعديلها ضمن شروط وآليات محددة. ويترك ذلك مساحة واسعة للقرار السياسي والتفاوضي، ويجعل تأثير القانون مرتبطًا بما يستفعله الإدارة الأمريكية فعليًا، وليس بما يسمح به النص وحده.
وقد تواجه واشنطن معادلة دقيقة: فاستخدام الحد الأقصى من الرسوم قد يزيد الضغط على المشترين، لكنه قد يرفع أيضًا كلفة التجارة مع دول كبيرة ويؤثر في قطاعات أمريكية تعتمد على الواردات منها. وفي المقابل، قد يؤدي عدم استخدام هذه الصلاحيات بصورة واسعة، فقد يقلل من قوة الردع التي أراد المشرعون منحها للقانون. لذلك فإن الاختبار الحقيقي لن يكون في حجم العقوبة التي يتيحها التشريع، وإنما في كيفية استخدامها ومدى قدرة واشنطن على فرضها دون توسيع دائرة النزاع الاقتصادي.

تداعيات بعيدة.. العقوبات تعيد رسم خريطة التجارة العالمية

قد لا تظهر النتائج الأبعد في حجم الخسائر الروسية المباشرة، وإنما في ردود الفعل التي قد تنتج عنها. فعندما تواجه دول كبرى خطر التعرض لعقوبات أو رسوم بسبب علاقاتها مع موسكو، قد تزداد حوافزها للبحث عن وسائل دفع بديلة، وشبكات تجارية جديدة، ومصادر طاقة متنوعة، وعلاقات اقتصادية أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة.
ولا يعني ذلك أن بناء نظام بديل يحدث بسرعة أو أن العقوبات تفقد تأثيرها؛ فالاقتصاد الأمريكي والأسواق الغربية ما زالا يمتلكان وزنًا كبيرًا في التجارة والتمويل العالميين. لكن استمرار توسيع العقوبات يمكن أن يشجع، على المدى الطويل، بعض الدول على تقليل اعتمادها على القنوات التي يمكن لواشنطن التأثير فيها.
وفي هذا السياق، قد تجد موسكو فرصة لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيوية وشرق أوسطية وأفريقية، بينما تتجه دول أخرى إلى تنويع شركائها التجاريين والعملات المستخدمة في معاملاتها.

العقوبات الجديدة قد تزيد الضغط على موسكو، لكنها قد تدفع قوى اقتصادية كبرى لتنويع شراكاتها وتقليل اعتمادها على النظام المالي الأمريكي

ترامب أمام معادلة معقدة

يمنح القانون ترامب أدوات واسعة للضغط على روسيا، لكن اتساع نطاق هذه الأدوات يجعل نتائجها مرتبطة أيضًا بردود فعل الدول الأخرى. فإذا بقيت الصين والهند وغيرهما قادرة على مواصلة التجارة مع موسكو رغم كلفة الإجراءات الأمريكية، فقد تستمر روسيا في إعادة توجيه تجارتها. أما إذا أدت العقوبات إلى تغييرات واسعة في أسواق الطاقة والتمويل، فقد تصبح آثارها أكثر اتساعاً من الهدف الأصلي للتشريع. وبذلك، لا يقتصر اختبار القانون على حجم الضغط الذي يمكن أن يفرضه على موسكو، بل يمتد إلى مدى تأثيره في علاقات التجارة والطاقة والتمويل الدولية.

قانون غراهام.. اختبار للضغط الأمريكي والنظام الاقتصادي العالمي

يمثل قانون غراهام تصعيداً في سياسة الضغط الأمريكية على روسيا، لكن تقييم نتائجه لن يتوقف فقط على مدى الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الروسي. فروسيا تمتلك موارد طاقة كبيرة وشبكة من العلاقات التجارية خارج الغرب، بينما تعتمد دول كبرى على الطاقة الروسية بدرجات مختلفة. وإذا دفعت العقوبات هذه الدول إلى تنويع العملات وطرق الدفع ومصادر التجارة والأسواق، فقد تسهم على المدى الطويل في إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية التي تمنح واشنطن جزءاً مهماً من نفوذها.
وبذلك، يواجه القانون اختبارين متوازيين: مدى قدرته على زيادة الضغط على موسكو، ومدى قدرته على تحقيق أهدافه دون دفع الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الانقسام وبناء مسارات تجارية ومالية بديلة.

تصعيد صهيوني في درعا.. وانفجار ضخم يهزّ جنوب حلب

شهدت مناطق سورية، فجر الاثنين ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، تطورات أمنية متزامنة، شملت قصفاً صهيونياً في ريف درعا الغربي وانفجارات متتالية في منطقة العيس جنوب حلب. في ريف درعا، قصفت قوات العدو الصهيوني أطراف بلدتي جملة وعابدين بثلاث قذائف مدفعية، بالتزامن مع إطلاق قنابل مضيئة ونيران كثيفة باتجاه وادي الرقاد والأراضي الزراعية المحيطة. وجاء ذلك بعد توغل قوة صهيونية في الوادي، الأحد، ضمت دبابتين وسيارتين عسكريتين، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، من دون تسجيل اشتباكات أو اعتقالات.
وتشهد مناطق من ريف درعا والقنيطرة استمراراً للتوغلات والانتشار الصهيوني، وسط مخاوف محلية بشأن حركة المدنيين والوصول إلى الأراضي الزراعية. كما وقع انفجار في مدينة الحراك، يُرجح محلياً أنه ناجم عن عبوة ناسفة استهدفت سيارة.
وفي ريف حلب الجنوبي، هزت انفجارات ضخمة منطقة العيس وسط تقارير عن انفجار مستودع للذخيرة. وتحدثت مصادر إعلامية عن تحليق طائرات حربية مجهولة قبل الانفجار، من دون تأكيد الجهة المنفذة أو حجم الخسائر. وحاولت فرق الدفاع المدني والإسعاف الوصول إلى الموقع، لكن استمرار الانفجارات أعاق مهمتها، فيما حذرت السلطات السكان من الاقتراب. وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار الاعتداءات والتوغلات لقوات العدو الصهيوني في الأراضي السورية، بما يزيد التوتر ويهدد أمن السكان واستقرار المنطقة.

غارات في الجوف.. وصنعاء تؤكد التمسك بالسيادة والسلام

أعلنت وزارة الصحة اليمنية في صنعاء مقتل وإصابة سبعة مواطنين جراء غارات جوية قالت إن الطيران السعودي شنّها على مديرية خب والشعف في محافظة الجوف شمال شرقي اليمن. وأوضحت الوزارة أن الغارات استهدفت أبراج اتصالات، ما أدى إلى مقتل أربعة عاملين وإصابة ثلاثة آخرين. وفي المحافظة نفسها، أفادت وكالة «سبأ» اليمنية بشن غارتين على مجمع مديرية المتون، فيما تحدثت الوكالة عن قصف بعشرات الصواريخ استهدف عدداً من المديريات الحدودية المأهولة بالسكان في محافظة صعدة.
وتزامن التصعيد مع إعلان المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، يحيى سريع، أن الطيران السعودي شن خلال ٢٤ ساعة ٢٨ غارة على محافظات تعز والجوف ومأرب، مشيراً إلى أن إجمالي الغارات منذ بدء التصعيد، وفق الأرقام التي أعلنها، بلغ ٧٦٠ غارة.
وفي خطاب بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لأحداث ٢١ سبتمبر/أيلول، أكد رئيس المجلس السياسي الأعلى في اليمن، مهدي المشاط، حق الشعب اليمني في مطالبه المشروعة، وفي مقدمتها إنهاء العدوان والحصار، وفتح المطارات والموانئ، واستعادة السيادة والثروات الوطنية، والمطالبة بالتعويضات. وشدد المشاط على أن السلام يمثل خياراً استراتيجياً، داعياً إلى حل سياسي يضمن حقوق اليمن وسيادته. كما أكد استمرار دعم القضية الفلسطينية ومساندة حلفاء اليمن في المنطقة، منتقداً ما وصفها بالاتهامات السعودية الموجهة إلى القوات اليمنية.

الضفة على صفيح ساخن.. شهيد فلسطيني ومواجهات متصاعدة

شهدت الضفة الغربية المحتلة، الأحد، تصعيداً ميدانياً واسعاً عقب مقتل مستوطن صهيوني في عملية إطلاق نار قرب مستوطنة حلميش شمال غربي رام الله، وما أعقبها من انتشار عسكري وإغلاقات واقتحامات لقوات الاحتلال.
ووفق ما أعلنته السلطات الصهيونية، أطلق مسلح النار من سيارة باتجاه مستوطنين، ما أدى إلى مقتل أحدهم، قبل أن يصاب منفذ العملية ويُعتقل لاحقاً داخل مستشفى في رام الله. وفرضت قوات الاحتلال إجراءات أمنية مشددة، شملت إغلاق حواجز وطرق رئيسية، واقتحام بلدة بدو، مسقط رأس منفذ العملية، وحصار أحد مساجدها، إضافة إلى فرض حظر تجول على أحياء في الخليل.
وفي حادث آخر قرب مستوطنة غنيم شرقي جنين، أعلنت قوات الاحتلال مقتل فلسطيني واعتقال آخر، مدعيةً أنهما حاولا تنفيذ عملية دهس. وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد شاب برصاص الاحتلال واحتجاز جثمانه.
وتزامن ذلك مع دعوات صهيونية لتشديد العقوبات وهدم منزل منفذ عملية حلميش، بينما طالب إيتمار بن غفير بإعدامه. وفي المقابل، وصفت حركة حماس العملية بأنها رد على الانتهاكات والاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.
كما اندلعت مواجهات في صور باهر بالقدس بعد هجوم مستوطنين على مركبات فلسطينية، وأطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز، ما أدى إلى اندلاع حرائق في عدد من المحال التجارية. وتواصلت الاعتداءات والاعتقالات والقيود المفروضة على الفلسطينيين في أنحاء الضفة.